



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الثالث – يوليو 2023



الاتحاد الاوربي وإدارة الأزمة الاوكرانية
إشكاليات السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة

**European Union and the Ukranian Crisis management
The Problems of Joint European Defense policy**

أ.د. مروة حامد البدي
أستاذ العلوم السياسية – جامعة حلوان

2023-08-18	تاريخ الإرسال
2023-09-28	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	



ملخص:-

تتمثل الإشكالية البحثية في محاولة التعرف على واختبار مدى فاعلية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الغزو الروسي لأوكرانيا وتستخدم الدراسة لذلك طرق بحثية تتمثل في مفهوم إدارة الأزمة واستراتيجياتها الأساسية، كذلك يتم اختبار مدى فاعلية إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمة الأوكرانية من الناحية الدفاعية وذلك في ضوء الخلفية المتعلقة بالثقافة السياسية الأوروبية، والقيود المؤسسية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي وكذلك مفهوم إدارة الأزمة أوروبياً في ضوء العلاقة عبر الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلف الناتو وكذلك من خلال التعرف على مدى التقدم في مبادرات السياسة الدفاعية الأوروبية وما حققته من تعاون في تمويل الصناعات الدفاعية المشتركة أو تشكيل قوات مشتركة وكيف استخدم ذلك في إدارة الأزمة الأوكرانية. وتوصلت الدراسة لنتائج مؤداها أن الإتحاد الأوروبي أدار الأزمة بفاعلية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والطاقة، إلا أن إدارته للأزمة عسكرياً أو دفاعياً انما يقاس في ضوء مفاهيم إدارة الأزمة أوروبياً والتي تعني التكيف معها والاستفادة منها والتدرج في التعامل معها وبالتالي لا يتخذ قياس إدارة الأزمة من منظور القوة العاشمة وما حققته من مواجهة أو نصر عسكري على روسيا، ولكن ما عكسته من أهمية تقدم وتطوير المبادرات الدفاعية الأوروبية.

الكلمات المفتاحية:

إدارة الأزمة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، أوكرانيا، الأزمة الأوكرانية

Abstract:

The research problem is represented in an attempt to identify and test the effectiveness of the European Union in managing the crisis of the Russian invasion of Ukraine, and the study uses research methods for that, represented in examining the concept of crisis management and its basic strategies. European political culture and institutional constraints within the institutions of the European Union, as well as the concept of crisis management in Europe and in the light of the transatlantic relationship with the United States of America, as well as by identifying the extent of progress in the European defense policy initiatives and the cooperation achieved in financing common defense industries or forming joint forces and how they were used In the management of the Ukrainian crisis The study concluded that the European Union managed the crisis effectively in all political, economic and energy fields, but its management of the crisis militarily or defensively is measured in the light of the concepts of crisis management in Europe, which means adapting to it, benefiting from it and gradually dealing with it. Brute force and what it achieved in terms of confrontation or military victory over Russia, but what it reflected in the importance of progress and development of European defense initiatives.

Keywords:-

Crisis management, European Union, Russia, Ukraine, Ukrainian Crisis



مقدمة:

يعود الاهتمام بإدارة الأزمة الدولية إلى أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وهي تلك الأزمة التي نتجت عنها عدة آثار أدت إلى تزايد الوعي لدى الدولتين العظمتين بضرورة البحث عن أساليب قادرة على حل التوترات التي من الممكن أن تنشأ بينهم طوال فترة الحرب الباردة. ويشير مفهوم إدارة الأزمة إلى «قيادة الأزمة وتوجيهها والسيطرة عليها أو ضبطها كي لا تخرج عن اليد وتقود للحرب والإمساك بمتغيراتها وإدارة تلك المتغيرات وتشكيلها بالصورة التي تسمح لمدير الأزمة بدفعها في الطريق الذي يرغب أن تندفع فيه لإيصالها إلى النهاية التي تحقق أهدافه ومصالحه، وهي أيضاً تشير إلى السعي إلى الإفادة من الفرصة التي تمثل أحد معالم الأزمة، كما أنها تشير كذلك إلى السعي إلى التوافق والتعايش مع الأزمة دون أن تتحمل الدولة تكلفة أو خسائر عالية». مروان سالم على، «استراتيجيات إدارة الأزمة الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجاً»، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، عدد ١٠١، (يونيه، ٢٠١٨)، ص ص ٣٧-٧٠، ص ٤٩.

وتشير تلك التعريفات لإدارة الأزمة إلى عدة أمور وعلى رأسها أن تلك الإدارة تعنى التعايش أو التوافق أو التكيف مع الأزمة من ناحية وهي كذلك تعنى الاستفادة من الفرصة التي تتيحها الأزمة لصانع القرار لتحقيق أهدافه من ناحية أخرى.

ومن خلال هذه المفاهيم الأساسية يمكننا تطبيق ذلك على إدارة الأزمة الأوكرانية في الاتحاد الاوربي، إذ أن اختبار مدى فاعلية الاتحاد الأوربي في إدارة الأزمة الأوكرانية يجب أن يكون في ضوء مفهوم إدارة الأزمة والتي تعنى التكيف والتعايش وكذلك الاستفادة من الفرص فقد استطاع الاتحاد الاوربي فعلياً التكيف والتعايش مع الأزمة وقام بتطوير سياسات سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى السياسي للاستفادة من الفرص التي أتاحتها الأزمة في مجال الطاقة أو في المجال المالي أو في المجال السياسي المتعلق بمجابهة الأيديولوجيات الشعبوية وكذلك تزايد الانفاق على الدفاع في ميزانيات العديد من دول الاتحاد الأوربي، كذلك فإن اختبار مدى فاعلية الاتحاد الأوربي في إدارة الأزمة الأوكرانية يجب أن يكون في ضوء خلفية محددة متعلقة بالثقافة السياسية له ومنظوره لإدارة الأزمة.

فهذا المنظور الثقافي الأوربي ورؤيته لإدارة الأزمات يتسم أساساً بالتدرجية ومحاولة التكيف مع الأزمة أكثر من محاولة حلها، كذلك يجب أن يتم اختبار مدى الفاعلية في ضوء عدة أمور مثل قيود السيادة الوطنية والقيود المتعلقة بعملية صنع القرار الأوربي من خلال مثلث صنع القرار (المقصود بمثلث صنع القرار الأوربي هو المؤسسات الثلاثة المسؤولة عن اتخاذ

القرار في الاتحاد الأوروبي وهي المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء والبرلمان الأوروبي) والقيود المتعلقة بالديمقراطية، إذ أن كل هذه القيود تؤدي إلى أن إدارة الأزمة تتم من خلال استراتيجيات تتسم بالتدرجية وعدم التحول المفاجئ إلى مراحل ذات خصائص مختلفة بشكل أساسي عن المراحل السابقة في إدارة الأزمة.

ويتوافق ذلك مع التدرجية في إدارة الأزمة من خلال السياسات الدفاعية الأوروبية المشتركة حيث أن بطء تطور هذه السياسات - سواء في هذه المرحلة من إدارة الأزمة أو في إطار مراحل سابقة - يشير إلى وجود العديد من القيود التي يجب أن تختبر فيها مدى فاعلية تلك السياسات الدفاعية التعاونية في الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة الأوكرانية وكذلك اختبار هذه السياسات التعاونية الدفاعية ومدى سعيها للفاعلية في إطار العلاقة عبر الأطلسية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال حلف الناتو.

وبالتالي فإن هذه القيود الخلفية انعكست على وجه الخصوص على السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة ومدى تطورها وفعاليتها سواء قبل أزمة الغزو الروسي لأوكرانيا أو بعد هذه الأزمة.

وتتمثل الإشكالية البحثية في محاولة التعرف على مدى فاعلية إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الاتحاد الأوروبي واختبار مدى تلك الفاعلية وذلك في ضوء مفهوم إدارة الأزمة واستراتيجياتها الأساسية حيث يتم اختيار كيفية إدارة الأزمة المتعلقة بالغزو الروسي لأوكرانيا في ضوء ما يمكن أن نسميه الاستراتيجيات المعيارية وهي الاستراتيجيات المثلى لإدارة الأزمة وتطبيق ذلك على استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة ومن الناحية السياسية والاقتصادية وكذلك فيما يتعلق بالطاقة، كذلك يتم اختبار مدى فاعلية إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمة الأوكرانية من الناحية العسكرية أو بلفظ أكثر دقة من الناحية الدفاعية وذلك في ضوء الخلفية المتعلقة بالثقافة السياسية الأوروبية، والقيود المؤسسية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي وكذلك مفهوم إدارة الأزمة الأوروبي وأخيراً في ضوء العلاقة عبر الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلف الناتو ويتمثل السؤال الرئيسي للدراسة في:- ما هي الكيفية التي تمت بها إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الاتحاد الأوروبي وما مدى توافق ذلك مع مفهوم إدارة الأزمة واستراتيجيات تلك الإدارة العلمية والمعيارية وما هو انعكاس الأزمة على السياسة الدفاعية الأوروبية وتطورات تلك السياسة في ضوء القيود المختلفة؟



أما الأسئلة الفرعية فهي:-

- (١) ما هو مفهوم إدارة الأزمة علمياً وما هي إستراتيجيات تلك الإدارة ذات الطبيعة العلمية المعيارية؟
- (٢) ما هي كيفية إدارة الأزمة الاوكرانية من جانب الاتحاد الأوربي وما مدى توافق تلك الإدارة من النواحي السياسية والاقتصادية وما يتعلق بالطاقة مع الاستراتيجيات المثلى أو المعيارية لإدارة الأزمة؟
- (٣) هل تمت إدارة الأزمة الأوكرانية بشكل فعال على مستوى سياسات الدفاع الأوربية وما هي تطورات السياسة الدفاعية الأوربية ومبادراتها وأبعادها قبل الأزمة وبعدها.
- (٤) ما هي القيود والخلفيات التي يتم من خلالها اختيار مدى فاعلية إدارة الأزمة على مستوى سياسات الدفاع المشتركة من قبل الاتحاد الأوربي؟
- (٥) ما هي القيود والفرص التي يمكن أن تقدمها الأزمة لتطوير السياسة الدفاعية الأوربية؟
- (٦) هل من الممكن أن تكون هناك حوافز لسياسة دفاعية أوربية مشتركة ومستقلة عن حلف الناتو مستقبلاً؟

أهداف الدراسة:-

- (١) تتمثل في دراسة المفهوم النظري لإدارة الأزمة واستراتيجيات إدارة الأزمة ومدى انطباق الاستراتيجيات المعيارية والعملية لإدارة الأزمة على إدارة الاتحاد الأوربي للأزمة الأوكرانية.
- (٢) اختبار مدى فاعلية إدارة الاتحاد الأوربي للأزمة الأوكرانية في ضوء الاستراتيجيات المعيارية لإدارة الأزمات.
- (٣) اختبار مدى فاعلية إدارة الأزمة من جانب الاتحاد الأوربي عسكرياً أو دفاعياً في ضوء الخلفية الثقافية والمؤسسية للاتحاد الأوربي إضافة إلى مفهوم إدارة الأزمات في الخلفية الأوربية وعلاقته بحلف شمال الأطلسي.
- (٤) دراسة التطور في السياسة الدفاعية الأوربية المشتركة ومبادراتها التعاونية في مجال تكوين قوات مشتركة مثل قوة الرد السريع أو في تشكيل صناعة دفاعية أوربية مشتركة مثل التعاون الهيكلي الدائم PESCo ومدى فاعلية ذلك في إدارة الأزمة الأوكرانية.

فرضية البحث:-

تتمثل في أن حدود الفاعلية في إدارة الأزمة انما تتحدد في إطار قيود وخلفيات معينة كما أنها تتحدد في اطار الاستراتيجيات المعيارية لإدارة الأزمة.

- المراجعات النقدية للأدبيات السابقة:-

استفادت الدراسة من العديد من المؤلفات والأدبيات السابقة في إطار موضوع الدراسة وهذه المؤلفات منها ما يتعلق بالسياسات الدفاعية للاتحاد الأوربي ومنها ما يتعلق باستجابة الاتحاد الأوربي للأزمة الأوكرانية بشكل عام ومنها ما يتعلق بمفهوم إدارة الأزمة واستراتيجياتها: أولاً:- المؤلفات التي ركزت على السياسات الدفاعية للاتحاد الأوربي.

- كريم مصلوح، سياسة الدفاع الأوربي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢ . وهذه الدراسة هي دراسة شاملة لكل جوانب السياسة الدفاع لأوربا سواء في اطار مؤسسات الاتحاد الأوربي أو في اطار مؤسسات أخرى خارج الاتحاد الأوربي مثل اتحاد أوربا الغربية وكذلك في اطار علاقة أوربا بحلف شمال الأطلسي وهي تركز بشكل أساسي على تطورات هذه السياسة وكذلك البيئة الجيوسياسية والسوسيوثقافية للدفاع الأوربي إضافة إلى نموذج الدفاع الأوربي كنموذج لإدارة الأزمات وقد استفادت منها الدراسة الحالية بشكل كبير ثم أضافت لها أن اختبار مدى فاعلية الاتحاد الأوربي في إدارة أزمة الغزو الروسي لأوكرانيا يجب أن تكون في اطار هذه الخلفيات الثقافية والنموذجية لإدارة الأزمة وكذلك في اطار مفهوم إدارة الأزمة واستراتيجياتها المعيارية بشكل خاص، كما أضافت الدراسة الحالية أن اختبار مدى فاعلية إدارة الأزمة من جانب الاتحاد الأوربي يجب أن يكون اختباراً شاملاً من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والطاقة وكذلك الجوانب الدفاعية.

إضافة إلى أن اختبار مدى فاعلية السياسات الدفاعية الأوربية في إدارة الأزمة الاوكرانية الثانية وهي أزمة الغزو الروسي لأوكرانيا هي إضافة لهذه الدراسة حيث استخدام أدوات جديدة لإدارة الأزمة مثل زيادة النفقات الدفاعية إضافة إلى امداد أوكرانيا بالسلح.

- في إطار هذا المحور أيضاً دراسة بعنوان

“European Military power: Institutional Legacies and External Threat in EU Defense Cooperation”. (Rosella Cappella Zielinski & Kaija Schide).

وهذه الدراسة تركز على التطور في السياسة الدفاعية الأوربية وذلك من خلال التركيز على أزمات معينة بما في ذلك صعود قوة الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة وكذلك الأزمة



الأوكرانية الأولى عام ٢٠١٤، وكيف انعكست هذه الأزمات على تطور السياسة الدفاعية الأوروبية ومبادراتها من مبادرات غير رسمية وغير ملزمة إلى أخرى ملزمة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتعلق بأنه حدث تطور في السياسة الدفاعية الأوروبية وأن هذا التطور في ذاته هو رهن الأزمات الدولية التي يحاول الاتحاد الأوروبي معالجتها من خلال التطور في السياسة الدفاعية.

وقد استفادت منها الدراسة وذلك لأنها أوضحت التطور في السياسة الدفاعية الأوروبية وبالذات في ضوء إدارة الأزمة الأوكرانية الأولى وقد أضافت إليها نقاطاً تتعلق بسلبات السياسة الدفاعية الأوروبية بعد الأزمة الأوكرانية والأولى وكذلك التطور في هذه السياسة بعد الأزمة الأوكرانية الثانية.

- المحور الثاني:- المؤلفات التي ركزت على إدارة الاتحاد الأوروبي بشكل شامل، دراسة بعنوان:

Max Bergmann, "A Continent Forged in crisis: Assessing Europe One year into the War", Cen, Feb. 2023. Max Bergmann, "A Continent Forged in crisis: Assessing Europe One year into the War", Center For Strategic And International Studies, Feb. 2023.

وهي تدرس كل جوانب إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الاتحاد الأوروبي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري أو الطاقة والهجرة إلا أنها لم تركز على الخلفيات والقيود المتعلقة بإدارة الأزمة من جانب الاتحاد الأوروبي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتعلق بأن إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمة الأوكرانية كانت ناجحة ولكن ظلت هناك العديد من الأمور التي هي موضع تساؤل في إدارته للأزمة ومنها المسألة الدفاعية وأن العمل الدفاعي التعاوني على المستوى الأوروبي أصبح أسوأ مما قبل الأزمة حيث أنه لا توجد مبادرات جديدة من أجل التنسيق إضافة إلى تراجع التهديد الروسي للنااتو إضافة إلى نزوب العسكرية الروسية أكثر منه بسبب أداء الأوكرانيين بفضل السياسة الدفاعية الأوروبية.

- المحور الثالث: دراسة مروان سالم على استراتيجيات إدارة الأزمة الدولية أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجاً، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد ١٩، يونيو ٢٠١٨.

وهي توضح مفهوم إدارة الأزمة والاستراتيجيات المختلفة لهذه الإدارة وقد استفادت منها الدراسة وذلك من خلال اختبار مدى فاعلية إدارة الأزمة من جانب الاتحاد الأوروبي في ضوء ما

يسمى بالاستراتيجيات غير التقليدية والاستراتيجيات العلمية وهي ما تم تسميته بالاستراتيجيات المعيارية في إدارة الأزمة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مؤداها أن الأزمة لها عدة اساليب لإدارتها منها ما هو قبل حدوث الأزمة ومنها ما هو أثناء الأزمة وهذه الاستراتيجيات منها ما هو مثالي وعلمي ومنها ما هو تقليدي.

ويتمثل المنهج المستخدم في الدراسة في المنهج الوصفي والتحليلي وذلك حيث يتم رصد أهم آليات الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الغزو الروسي لأوكرانيا وتحليل هذه الآليات في ضوء مفاهيم واستراتيجيات إدارة الأزمة وكذلك تحليلها واختبارها في ضوء قيود وخلفيات محددة وكذلك رصد التطورات في السياسة الدفاعية الأوروبية للتعرف على مدى التدرج في هذه السياسة وتأثير الأزمة عليها وما تفرضه من قيود وفرص لتطوير تلك السياسة الدفاعية الأوروبية.

أما الفترة الزمنية للدراسة فإن الدراسة تقوم بتحليل تلك التطورات في السياسة الدفاعية وخلفيات والقيود المفروضة على هذه التطورات منذ تسعينيات القرن العشرين حيث تم عقد اتفاقية ماسترخت وبالتحديد عام ١٩٩٢ ومروراً بأهم التطورات في السياسة الدفاعية في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون وبالتحديد مع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، حيث كان لأزمة الضم تلك أثر معين على السياسة الدفاعية تمثل في تطورها نحو مزيد من الفاعلية والمؤسسية ووصولاً إلى عام ٢٠٢٣ حيث التطورات في أساليب واستراتيجيات إدارة الاتحاد الأوروبي لأزمة الغزو الروسي لأوكرانيا بشكل عام والاساليب والاستراتيجيات الدفاعية بشكل خاص. وبالتالي فإن نهاية الدراسة هي عام ٢٠٢٣ وذلك لمرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا بما يسمح باختبار مدى فاعلية الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة.

ويتمثل الاسهام الرئيسي للدراسة في اختبار مدى نجاح إدارة الاتحاد الأوروبي لأزمة الغزو الروسي لأوكرانيا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والطاقة والدفاعية بحيث يتم هذا الاختيار وفقاً لمعطيات ومحددات وخلفية محددة.

ومن ثم فإن ما أضافته تلك الدراسة للدراسات السابقة هي دراسة التطورات الحديثة في إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمة الأوكرانية ليس على مستوى محدد ولكن على كل المستويات بما في الدفاعية واختبار وقياس تلك الإدارة للأزمة في ضوء المفهوم العلمي لإدارة الأزمة واستراتيجياتها، وخلفيات محددة متعلقة بقيود تؤثر في تلك الإدارة، ويتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام:-



أولاً: مفهوم إدارة الأزمة واستراتيجيات الإدارة:- إدارة الاتحاد الأوروبي لأزمة الغزو الروسي لأوكرانيا (المستوى السياسي والاقتصادي والطاقة).

ثانياً: خلفيات وقيود إدارة الأزمة في الثقافة والمؤسسات والقيم والعلاقات الأوروبية:- حيث يتم التركيز على الثقافة السياسية الأوروبية والمؤسسات داخل الاتحاد الأوروبي والقيم الديمقراطية وتلك المتعلقة بالسيادة الوطنية وذلك تمهيداً لاختبار مدى فاعلية إدارة الأزمة من جانب الاتحاد الأوروبي على مستوى السياسات الدفاعية في ضوء هذه الخلفيات والقيود.

ثالثاً:- تطورات السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة وما أضافته الأزمة الأوكرانية لتلك التطورات.

حيث يتم اختبار مدى التطور في السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة في ضوء الأزمات المختلفة ومنها أزمة الضم الروسي لشبه جزيرة القرم وأزمة الغزو الروسي لأوكرانيا وما إذا كان ذلك التطور يتجه إلى مزيد من التعاون أم أنه يقاس في ضوء القيود السابق ذكرها وما هو مستقبل هذا التطور في السياسة الدفاعية الأوروبية في ضوء تطورات الأزمة الأوكرانية وتطورات العلاقة مع حلف الناتو.

(1) أولاً: مفهوم إدارة الأزمة واستراتيجيات الإدارة إدارة الاتحاد الأوروبي لأزمة الغزو الروسي لأوكرانيا (المستوى السياسي والاقتصادي والطاقة).

كما سبق الذكر فإن إدارة الأزمة يتم تعريفها بحيث تكون في حدود التكيف أو التعايش مع الأزمة من ناحية أو في استغلال الفرص التي تتيحها تلك الأزمة من ناحية أخرى وذلك يعني أن إدارة الأزمة إما أن تشير إلى التعايش معها والحيلولة دون تصاعدها دون العمل على حلها، وإما أن تعني الاستفادة من فرص تتيحها تلك الأزمة أي استثمار تلك الأزمة في تحقيق أمور ايجابية محددة.

كذلك فقد تنوعت تصنيفات استراتيجيات ادارة الأزمة في الأدبيات المختلفة فهناك من الأدبيات من صنف تلك الاستراتيجيات بشكل معين يشير إلى محاولة التعامل مع الأزمة بشكل يحقق القدرة على معالجة آثارها بشكل تدريجي وليس بشكل حاسم يقوم على حلها ومن ذلك تصنيف تلك الاستراتيجيات باعتبارها تتفاوت ما بين أساليب تدريجية مختلفة للتعامل مع الأزمة تتمثل في :-

(1) استراتيجية وقف النمو وهي تقوم على قبول الأمر الواقع وبذل الجهد لمنع تدهور هذا الوضع ووصوله لحالة الانفجار.

٢) استراتيجية التجزئة وتقوم على محاولة تحويل الأزمة الكبيرة إلى أجزاء أو أزمت صغيرة يسهل التعامل معها.

٣) استراتيجية تغيير المسار وهي تقوم على محاولة تغيير مسار الأزمة وتحويلها إلى مسارات بعيدة عن اتجاهات الأزمة.

٤) استراتيجية احتواء الأزمة وتقوم على حصار الأزمة في نطاق محدد. فهد بن أحمد الشعلان، «القوة الناعمة في إدارة الأزمة بين التمجيد والتجميد»، مجلة الأمن والقانون، اكااديمية شرطة دبي، الإمارات، المجلد ٢٣، العدد ٢، (يوليو، ٢٠١٥)، ص ٣٠٠، ٣٠٢.

وهناك تصنيفات أخرى لإدارة الأزمة إذ يصنفها أحد الباحثين كالتالي، مروان سالم على، استراتيجيات إدارة الأزمة الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجاً، مرجع سابق، ص ٦٢ - ٦٦ -

١) الاستراتيجيات التقليدية وفي حد ذاتها تنقسم إلى:-

أ) إنكار الأزمة وعدم إعلانها وهو يعني عدم الاعتراف بوجود الأزمة وإنكار حدوثها.

ب) تأجيل ظهور الأزمة وهي تمثل إحدى طرق التعامل مع الأزمة من خلال التعامل العنيف مع العوامل التي ترتب عليها حدوث الأزمة.

ج) التقليل من شأن الأزمة وذلك من خلال الاستخفاف بها والتقليل من تأثيرها.

د) السماح بظهور الضغوط الداخلية للأزمة وذلك لمنع انفجار الأزمة من خلال تحديد مصادر تصارح المصالح والحقوق.

هـ) محاولة عزل القوى الفاعلة في الأزمة وذلك من خلال قمع القوى الفاعلة في هذه الأزمة للتأثير على الأزمة ككل.

و) إخماد الأزمة:- وهي تعني القضاء على الأزمة بشكل عنيف.

٢) الاستراتيجيات غير التقليدية.

وهي تصنف إلى استراتيجيات تقوم على تفتيت الأزمة وتجزئتها وتدميرها ذاتيا وكذلك تحويل مسار الأزمة وهي كلها استراتيجيات تشير إلى التدرجية في التعامل مع الأزمة ومحاولة التكيف معها.

٣) الاستراتيجيات العلمية



ويقصد بها محاولة إدارة الأزمة إدارة علمية متكاملة ومترابطة من خلال استراتيجيات أكثر ضماناً لوجود قدرة مؤسسية وعلمية على إدارة تلك الأزمة وتقوم تلك الاستراتيجيات على خطوات عدة وهي:-

أ-تقدير موقف الأزمة

وذلك من خلال فهم ودراسة المتغيرات التي أدت إلى حدوث الأزمة بشكل تفصيلي.

ب-تحليل موقف الأزمة

وهي مرحلة تهدف إلى تحديد الأهداف والمصالح المرتبطة بصنع الأزمة وذلك من خلال إجراء تحليل شامل لجميع عناصر الأزمة ومكوناتها وذلك حتى يمكن معالجة الموقف المتعلق بهذه الأزمة.

ج-التخطيط للتدخل في الأزمة ومعالجتها بشكل علمي

وذلك من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات لإدارة الأزمة وذلك من خلال تحديد مهام أساسية تتمثل في محاولة استيعاب الأزمة ومنعها من التصاعد وكذلك محاولة إزالة ما نتج من آثار سلبية والاستفادة من الفرص التي تقدمها تلك الأزمة بشكل إيجابي.

ومن خلال ما سبق فإنه يمكننا القول بأن الإستراتيجيات التي استخدمها الإتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة تدور حول تلك الاستراتيجيات التي هدفت إلى التكيف والتعايش مع الأزمة والتدرجية في مواجهتها وكذلك الاستراتيجيات العلمية التي هدفت إلى استيعاب الأزمة ومنعها من التصاعد ومحاولة إزالة ما نتج عنها من آثار سلبية والاستفادة من الفرص التي تقدمها.

وفي هذا الإطار تعددت استراتيجيات وأساليب إدارة الاتحاد الاوربي للأزمة الأوكرانية وكان ذلك على مستوى الدول فرادى إذ قامت بريطانيا بطرد المستثمرين الروس لديها، أما ألمانيا فقد أعلنت مرحلة جديدة رفعت فيها من استثماراتها في الدفاع كما أدارت الأزمة من خلال إرسال أسلحة لأوكرانيا وكذلك إنهاء اعتمادها الكامل على روسيا فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، وعلى مستوى الاتحاد الاوربي ككل قام الاتحاد بتطبيق عقوبات اقتصادية ضخمة إضافة إلى انفاق كمية ضخمة من الميزانية في مساعدة أوكرانيا أمنياً وبالذات من خلال دعمها الأسلحة

الفتاكة. (Max Bergmann, & others)

وفي نفس الإطار أيضاً قام الاتحاد بالتكيف بشكل أو بآخر فيما يتعلق بمعالجة إشكالية نقص الطاقة، إذ أظهرت الديمقراطيات الأوروبية القدرة والكفاءة على الاستجابة السريعة من خلال إمدادات السلاح لأوكرانيا وكذلك بناء محطات الغاز الطبيعي المسال ويشير ذلك إلى أن الأزمة أو الحرب في أوكرانيا دعمت كل من أوروبا والاتحاد الأوروبي بل وحلف الناتو ومن الناحية

الاقتصادية استطاعت أوروبا أن تؤدي أداءاً اقتصادياً قوياً وتتجنب الدخول في مرحلة من الركود الاقتصادي. (Max Bergmann, and others), وفيما يلي بعض التفاصيل بخصوص استراتيجيات الاتحاد الأوربي لإدارة الأزمة الاوكرانية من الناحية السياسية والاقتصادية وفيما يتعلق بمسألة الطاقة.

١) إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الاتحاد الأوربي (المستوى السياسي)
توقع العديد من المحللين أن تقوم روسيا بقيادة بوتين باستخدام النفوذ الروسي وخاصة فيما يتعلق باعتماد أوروبا على صادرات الغاز الروسي وذلك من أجل تقسيم الاتحاد الأوربي إلا أن الإدارة الأوربية للأزمة الاوكرانية أوضحت أن الوحدة الأوربية تدعمت بشكل أكبر كنتاج لهذا الغزو الروسي لأوكرانيا وفي هذا الإطار تبدو ملامح ومؤشرات تدعيم الوحدة الأوربية من خلال استراتيجيات إدارة الأزمة الأوكرانية سياسياً من جانب الاتحاد الأوربي فيما يلي: - (Max Bergmann, & others),
أ- في أوائل عام ٢٠٢٣ أعلنت كل من فرنسا وألمانيا وكذلك الولايات المتحدة ارسالهم لمركبات القتال المدرعة لأوكرانيا، وفي نفس الوقت أعلنت المملكة المتحدة الالتزام بارسال ١٤ من دبابات القتال Challenger2 لأوكرانيا.

ب- وجود توافق عام داخل النخبة السياسية وكذلك الرأي العام لدعم كيفية الاستجابة الأوربية للأزمة وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي يجريها Eurobarometuer أن ٧٤٪ من المواطنين الأوربيين يوافقون على دعم الاتحاد الاوربي لأوكرانيا بعد الغزو، كذلك أظهرت استطلاعات الرأي أن ٧٢٪ من مواطني الاتحاد الأوربي يؤكدون على استفادة دولهم من عضوية الاتحاد.

ج- أظهرت الانتخابات الأوربية التي أجريت عام ٢٠٢٢ أن الأحزاب اليمينية المتطرفة حاولت أن تقوم بتعديل توجهاتها المتشددة على سبيل المثال عملت Giorgia Miloni بعد فوزها برئاسة وزراء ايطاليا في أكتوبر عام ٢٠٢٢ على اتباع خطاب أكثر اعتدالاً وكذلك عملت على تخفيض حدة الخطاب المتشدد ضد الوحدة الأوربية، كذلك فإن انتخابات السويد رغم أنها أدت إلى فوز الديمقراطيين السويديين كثاني حزب إلا أنه لم تكن هناك إشارات في هذه الانتخابات لتصاعد الأصوات الموجهة ضد الوحدة الاوربية ويشير ما سبق إلى أن الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا والتي فازت في انتخابات عام ٢٠٢٢ سواء في فرنسا أو ايطاليا أو السويد حاولت تخفيف حدة انتقاداتها للوحدة الأوربية ورفضها لكل ما هو أوربي.



ء - دفعت الأزمة الأوكرانية الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات جادة لمواجهة التراجع الديمقراطي في كل من المجر وبولندا، وفي هذا الإطار قامت بروكسل بحجب ٢٢ بليون يورو مقدمة من صناديق التماسك المتخصصة والتابعة لميزانية الاتحاد الأوروبي طويلة المدى خلال الفترة من ٢٠٢١ - ٢٠٢٧ وذلك حتى قيام حكومة Victor Orban بالموافقة على الشروط المتعلقة بالاستقلال القضائي والحرية الأكاديمية وكذلك نظام اللجوء وفي نهاية الأمر تم الاتفاق على أن يقوم الاتحاد الأوروبي بحجب ٦.٣ بليون يورو فقط وذلك لحين قيامها بإتمام ٢٧ إصلاح متعلق بمحاربة الفساد وتطوير الاستقلال القضائي. ويظهر ذلك إلى وجود إرادة لدى الاتحاد الأوروبي لاستخدام أدوات نفوذه السياسية والاقتصادية.

كذلك فإن المفوضية الأوروبية قامت بحجب ٣٥ بليون يورو ضمن صندوق التعافي من الجائحة والمخصصة لبولندا وذلك حتى قيامها بإصلاح النظام القضائي. وما سبق يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي استطاع أن يستثمر الأزمة لدعم الديمقراطية ومقاومة التراجع الديمقراطي وكذلك مقاومة الاتجاهات اليمينية المتطرفة وعداؤها للوحدة الأوروبية وكذلك تحقيق التوافق سواء داخل النخبة السياسية أو الرأي العام حول ضرورة وكيفية الاستجابة الأوروبية للأزمة.

٢- إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الاتحاد الأوروبي (العقوبات والمستوى

(الاقتصادي)

استطاع الاتحاد الأوروبي أن يقوم بفرض حزمة من العقوبات ضد روسيا بحيث يمكن القول أن الاستجابة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي فاقت توقعات واشنطن على سبيل المثال كان اقتراح فرض عقوبات ضد البنك المركزي الروسي هو اقتراح أوروبي بالأساس، كذلك كانت العقوبات الأوروبية ضد قطاع الغاز والنفط الروسي سبباً في إثارة قلق واشنطن بشأن ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من صدمة في أسواق الطاقة العالمية مما أدى إلى محاولة التوفيق بين مقترحات الطرفين الأمريكي والأوروبي من خلال اقتراح سقف لسعر النفط والذي تم تنفيذه في ديسمبر عام ٢٠٢٢.

كذلك فإن الاتحاد الأوروبي قام بشكل مستمر بدعم وتطوير نظام العقوبات بحيث تم في النهاية فرض ٩ حزم من العقوبات الأوروبية والتي استهدفت قطاعات واسعة اقتصادية وعسكرية وصناعية روسية، وقد استهدفت هذه العقوبات معاقبة روسيا بسبب قيامها بغزو أوكرانيا وكذلك محاولة الحد من قدراتها على الاستمرار في الغزو، وقد استهدفت العقوبات في البداية الأفراد

الذين لهم روابط مع الكرملين وكذلك تقييد وصول روسيا للأسواق المالية الأوروبية، وأخيراً فإن الإجراءات الحديثة شملت وضع سقف لسعر النفط الروسي في أسواق الطاقة العالمية وكذلك حظر صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا، كما أن الدول الأوروبية عملت على اتخاذ إجراءات من أجل التخلص من الاستثمارات الروسية داخلها بما في ذلك المملكة المتحدة. (Max Bergmann, & others)

وعلى الرغم من أن هذه العقوبات لم تؤد إلى انهيار الاقتصاد الروسي إلا أنه وفقاً لتوقعات الخبراء فإن روسيا تحتاج إلى عقد كامل للعودة إلى مستويات ما قبل الحرب سواء من حيث مستوى النشاط الاقتصادي أو مستوى جودة الحياة، كذلك فإن عدم وصول روسيا للتكنولوجيا الغربية سوف يؤدي إلى ضعف قدراتها على تصنيع ودعم الجودة العالية للمعدات العسكرية والدفاعية على المدى البعيد، إضافة إلى أن سوق الاتحاد الأوربي هي مساوية للسوق الأمريكية والصينية وبالتالي فإنه عندما تعمل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي مع بعضهما البعض سواء فيما يتعلق بروسيا وإيران فإن ذلك سوف يكون له تأثير كبير. (Max Bergmann, and others)

وعلى الرغم من العقوبات التي فرضها الاتحاد الاوربي على روسيا إلا أن استطاع التكيف اقتصادياً مع الأزمة حيث أن الاقتصاد الأوربي أدى بشكل أفضل مما كان متوقع منه حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي للاتحاد الأوربي ما يزيد عن ٤٪، كذلك فإن معدل البطالة انخفض إلى معدل محدود وهو ٦.٦٪، وفي هذا الإطار فإن دول الاتحاد الأوربي قامت بتطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية التي استطاع من خلالها إدارة الأزمة والتكيف معها بحيث أدت إلى أن أداء الإقتصاد الأوربي كان أفضل مما هو متوقع خلال عام ٢٠٢٢ ومن هذه السياسات. (Max Bergmann, & others)

- (١) قام الاتحاد الأوربي بتطبيق سلسلة من السياسات المالية التوسعية وذلك من أجل حماية المواطنين والشركات من ارتفاع أسعار الغاز والنفط وكذلك الكهرباء مما يعني أن الطلب الداخلي (الاستهلاك + الاستثمار) لم يتراجع.
- (٢) انخفاض أسعار الطاقة وبالذات الغاز الطبيعي بالمقارنة بمرحلة ما قبل الأزمة وفي هذا الإطار يمكن القول أن الاتحاد الأوربي أدار أزمة الطاقة من خلال سياسات لاستبدال الغاز الروسي بأشكال أخرى من الطاقة وكذلك مصادر الإمداد الأخرى.



(٣) لم تكن هناك أي مؤشرات لوجود أزمة مالية فعلى الرغم من النمو الأبطأ نوعاً وكذلك معدلات الفائدة الأعلى والوضع الحرج نوعاً لليورو إضافة إلى الحكومة اليمينية المتشددة في إيطاليا لم تكن هناك علامات على الانقسام المالي أو التعقيدات في القطاع المالي والتي يمكن أن تؤدي إشكاليات الديون السيادية ويرجع ذلك بالأساس إلى الميكانزمات التي تم وضعها من أجل تجنب الأزمات المالية على مدى العقد الماضي (العقد الثاني من القرن ٢١) إضافة إلى الدور الجديد الذي قام به البنك المركزي الأوروبي كملجأ أخير للإقراض، كل ذلك أدى إلى تجنب إشكاليات تدفق التمويل.

ويشير ما سبق إلى أن الاتحاد الأوروبي أدار الأزمة من خلال حزمة من العقوبات أثبتت فاعليتها وكذلك من خلال التكيف الاقتصادي معها بحيث أن الأداء الاقتصادي والمالي والنقدي لم يتأثر بشكل كبير وذلك نتيجة الإجراءات المؤسسية والعملية التي اتخذها الاتحاد.

٣- إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الاتحاد الأوروبي (مستوى الطاقة)

عمل الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على مواجهة أزمة الطاقة نتيجة قيام روسيا باستخدام الغاز الطبيعي كسلاح ضد أوروبا ومن ثم فقد عمل على استبدال محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز بأخرى تعمل بالفحم والطاقة النووية ومع ذلك أبدت هذه الدول التزامها بمواجهة تغير المناخ من خلال توظيف تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

وفي هذا الإطار اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة تسمى Re Power Eu plan وذلك لمواجهة مشكلة الطاقة، كذلك عمل الاتحاد الأوروبي على الموافقة على حظر الفحم والنفط الروسي وكذلك فرض سقف لأسعار النفط الروسي وكذلك شراء ١٥٪ فقط من احتياجاته من الطاقة من روسيا مع تطبيق سقف لأسعار الغاز.

كذلك أظهر ٨٢٪ من الأوروبيين دعمهم لقيام الاتحاد الأوروبي بإتخاذ إجراءات من شأنها تقليل اعتماد الاتحاد على الطاقة الروسية وكذلك ٨٣٪ أظهروا الموافقة على أن تكون الحرب الروسية تجاه أوكرانيا سبباً في دفع الاتحاد للاستثمار بشكل أكبر في الطاقة المتجددة. (Max Bergmann, & others)

ولذلك عمل الاتحاد الأوروبي على رفع إنتاج الطاقة المتجددة بشكل كبير وبالذات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحيث أن التقديرات تشير إلى أن الزيادة في الطاقة المتجددة سواء الشمس أو الرياح من الممكن أن توفر ١١ بليون دولار من وارداته للغاز وحده وذلك منذ الغزو

الروسي لأوكرانيا، ولم يستثمر الاتحاد الأوروبي الأزمة الأوكرانية من أجل تحسين وتطوير قدراته هو فحسب فيما يتعلق بالطاقة المتجددة بل قام بمحاولة استثمار هذه الأزمة لتطوير وإصلاح النظام التجاري للانبعاثات وذلك من أجل تعميق التزامه بمحاولة التخفيف من تغير المناخ حيث أنه وفقاً لهذا القانون سيتم تخفيض انبعاثات الغاز في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٢٪ حتى عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات الانبعاثات الغاز عام ٢٠٠٥ وهذه الالتزامات هي جزء من مبادرة «الصفقة الخضراء» وكذلك مبادرة «يصلح لـ ٥٥» والتي سوف يتم جدولتها عام ٢٠٢٣ من خلال الاستثمار في زيادة معدل الاعتماد على الطاقة المتجددة.

كذلك فإن من ضمن سياسات الاتحاد الأوروبي للمناخ هي ميكانيزم التكيف الكربوني عبر الحدود وهي عبارة عن تعريف خضراء ستطبق على صادرات السلع التي تنتج خارج الاتحاد الأوروبي في الدول التي لديها معايير بيئية منخفضة وهذا يدل على مدى التزام الاتحاد الأوروبي بمقاومة التغير المناخي. (Max Bergmann, & others)

وإضافة إلى هذه الإجراءات السابق ذكرها لإدارة الأزمة من جانب الاتحاد الأوروبي فإنه استطاع التكيف بل والاستفادة من الفرص التي وفرتها الأزمة من خلال إحياء سياسة التوسع وذلك من خلال قبول طلب أوكرانيا للانضمام للاتحاد الأوروبي بواسطة رئيسة المفوضية الأوروبية أوسولافون والتي اقنعت قادة دول الاتحاد الأوروبي بمنح أوكرانيا ومولدوفا مكانة المرشح للاتحاد الأوروبي، كذلك قام الاتحاد ببدء مفاوضات الانضمام مع مقدونيا وألبانيا ومنح موقع المرشح للبويسنة والهرسك.

وعلى الرغم من هذه النجاحات في إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمة الأوكرانية إلا أن هناك بعض الإشكاليات سواء من الناحية السياسية (وجود اتجاهات مختلفة داخل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدعم سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة أو من الناحية الاقتصادية مثل إمكانية تزايد مشكلات توفير الطاقة عام ٢٠٢٣ وكذلك إمكانية زيادة التضخم) والأكثر من ذلك هي الإشكاليات المتعلقة بالسياسة الدفاعية الأوروبية، إذ أنه ترتب على الأزمة قيام الاتحاد الأوروبي باستخدام استراتيجيات دفاعية تهدف إلى زيادة الانفاق على الدفاع ومساعدة أوكرانيا عسكرياً وتبني «البوصلة الاستراتيجية» للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٢ وهي توضح الطريق للاتحاد حتى يكون أكثر مسئولية ومصداقية كمزود للأمن، إلا أنه مع ذلك أظهرت الأزمة وجود مشكلة في القاعدة الصناعية الدفاعية الأوروبية، وقد بدأت هذه المشكلة في الظهور على وجه الخصوص بعد انتهاء الحرب الباردة حيث قامت الحكومات الأوروبية بخفض انفاقها على الدفاع من ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي سنوياً إلى ١.٣٪ من هذا الناتج خلال الفترة من ١٩٩٣ - ٢٠١٤، كذلك فإنه من ضمن الأسباب الرئيسية



لمشكلة القاعدة الصناعية الدفاعية الأوروبية هي المهام العسكرية التي تبناها الاتحاد الأوروبي والتي هي ذات طبيعة منخفضة الكثافة ومن ثم لا تحتاج إلى أسلحة متقدمة مثل عمليات مقاومة الإرهاب وكذلك شراء الأسلحة الأمريكية والذي يؤدي إلى اتجاه الأموال بعيداً عن شركات الدفاع الأوروبية. إضافة إلى تراجع وضعف التعاون الدفاعي والتنسيق بين الدول الأوروبية حول الصناعة الدفاعية المشتركة ويشير ذلك إلى أن أوروبا من الممكن أن تشارك في الصراع والحرب لمدة أيام محدودة وذلك لضعف وعجز القاعدة الصناعية الدفاعية الأوروبية وتراجع القدرات العسكرية الأوروبية من ثم.

وفي حقيقة الأمر فإن قياس نجاح أو تقييم السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة إنما يجب أن يتم في ضوء قيود معينة ذات طبيعة ثقافية وبنوية في الاتحاد الأوروبي وهذا ما سنراه في الجزء الثاني من البحث إضافة إلى اختبار أو تقييم تلك السياسة الدفاعية في ضوء أمور معينة مثل مدى قيام الدول الأوروبية بتحويل انفاقها الدفاعي إلى انفاق على السياسة الدفاعية المشتركة والمبادرات الأوروبية في هذا الشأن ومدى تفعيل تلك المبادرات لإحياء سياسة دفاعية مشتركة وهذا ما سنراه في الجزء الثالث في هذه الدراسة.

٢-ثانياً خلفيات وقيود إدارة الأزمة في الثقافة والمؤسسات والقيم والعلاقات الأوروبية.

وفي إطار هذا الجزء من الدراسة يتم تحليل القيود التي يجب أن تختبر فيها إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الاتحاد الأوروبي تلك القيود التي تؤثر على إدارة الأزمة بشكل عام وتؤثر على إدارة الأزمة على المستوى الدفاعي بشكل خاص، بحيث أن اختبار إدارة الأزمة في إطار تلك القيود ينعكس على تقييم وقياس مدى فاعلية ونجاح الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة الأوكرانية فهناك قيود ثقافية تتعلق بالقيم الأوروبية المتعلقة بالتمسك بالسيادة القومية والموازنة بينها وبين المستوى المؤسسي والاتحادي للاتحاد الأوروبي وما يرتبط بذلك من تقييم إدارة الأزمة على المستوى الأوروبي.

هذا جنباً إلى جنب مع القيم الديمقراطية والتي ترتبط بالشفافية والمناقشات العلانية للسياسات والقرارات وما يترتب على ذلك من بطء في اتخاذ القرار، إضافة إلى القيود المؤسسية وهي المتعلقة ببطء عملية صنع القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والقيود المفروضة عليها وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الدفاعية.

وأخيراً فإن اختيار إدارة الأزمة الأوكرانية على المستوى الدفاعي من جانب الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون في إطار علاقة الاتحاد الأوروبي مع حلف شمال الأطلسي.

١- القيود والخلفية الثقافية لإدارة الأزمة الأوكرانية (الثقافة السياسية، السيادة القومية، مفهوم إدارة الأزمة أوروبياً).

إن تجربة الاتحاد الأوروبي هي في حد ذاتها تجربة متميزة من زاوية إدارة الأزمات وذلك لأنها ساعدت على الانتقال بالبيئة في أوروبا من بيئة صراع إلى بيئة انفتاح وتعاون وفي هذا الإطار يمكن القول أن الثقافة السياسية الأوروبية قامت على اساس تراكم الوعي بأهمية الديمقراطية ورأي الأغلبية والبعد عن الأحكام المتسارعة وكذلك فتح قنوات الحوار وإتاحة الفرصة لمختلف القوى السياسية للمشاركة في عملية صنع القرار وتلك القيود الثقافية إنما تعني بالأساس الببطء في عملية اتخاذ القرار المرتبط بإدارة الأزمة ومن ثم فإن التقدم في السياسة الدفاعية الأوروبية أو الوصول إلى سياسة دفاعية أوروبية موحدة من حيث المبدأ أو المفهوم والعمليات والمهام إنما يتم بشكل تدريجي وبشكل بطئ بالأساس واستجابة لحوافز معينة أو كنتاج لوجود أزمات مثل أزمة ضم شبه جزيرة القرم أو أزمة الغزو الروسي لأوكرانيا كذلك تتسم الثقافة السياسية الأوروبية بعدد من القواعد تؤكد على أهمية الوحدة الأوروبية ولكن في نفس الوقت تؤكد على أن دعم هذه الوحدة يكون بشكل تدريجي وتكفي وبما يتناسب مع الفرص المتاحة على المستويات الاتحادية والقومية والشعبية، وعلى رأس هذه القواعد قاعدة رفض الحرب كأداة لحل النزاعات ومن ثم فإن إدارة الأزمة على المستوى الأوروبي يقوم على أساس قيد معين وهو رفض الحرب أو رفض إدارتها من خلال الحرب وعلى العكس من ذلك إدارتها من خلال تدعيم الوحدة ولكن وفقاً لأطر وتحركات محسوبة وهذه المبادئ والقواعد هي كالتالي:- صادق عبدالحميد المالكي، «الاتحاد الأوروبي: دراسة في النشأة والتوسع وتطور نظام ومؤسسات اتخاذ القرار»، مجلة جامعة الملك سعود، م ٢٩، (الرياض ٢٠١٧)، ص ص ١٤٨ - ١٥٦.

١) ضرورة الالتزام بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كأساس مشترك يتفق حوله الجميع وذلك على أساس أن هذه المبادئ هي أساس توافقي للشعوب الأوروبية ولها تأثيرات على سياستها واستراتيجيتها لإدارة الأزمات وصنع القرارات.

٢) ضرورة البنين على موافقة الشعوب على كل اتفاقية جديدة، وهو ما يعني أن كل اتفاقية من اتفاقات الاتحاد الأوروبي لابد وأن تعرض للاستفتاء الشعبي في الدول الأوروبية ويتم المصادقة عليها من خلال البرلمان.



٣) العمل على زيادة التقارب بين الشعوب الأوروبية وذلك من خلال وضع سياسات تساعد في تشكيل الانتماء لأوروبا الموحدة وهذا يعني العمل على تنمية التعليم وبرامج التعليم والثقافة والاقتصاد والدفاع وغيرها والتي تعمل على دعم الوحدة الأوروبية والعمل الأوروبي المشترك.

٤) مقاومة التراجع لما تم الاتفاق عليه مع القول بإمكانية الإصلاح والتعديل. إذ أنه بعد التوقيع على أي اتفاقية ومناقشة أي اقتراحات لأي دولة وبعد ذلك المصادقة الشعبية عليها لا يمكن يتم التراجع عنها ولكن يمكن تعديلها وهذا يعني أن إقرار الاتفاقية أي أي قرار يأخذ وقتاً طويلاً. وإجراءات متعددة مما يجعل التراجع عنه أمراً صعباً.

٥) عدم التوقف عن الزيادة في الوحدة، وهذه القاعدة توضح على وجه الخصوص أن إمكانية تقدم الاتحاد الأوروبي في النواحي الدفاعية التعاونية المشتركة إنما هو أمر ممكن وفقاً لضرورة التقدم في الوحدة بشكل يتسم بالتدرج والبطء

٦) عدم السماح لما يفشل من تجارب الاتحاد الأوروبي للتحويل إلى انتكاسة تؤثر على الاتحاد ككل، وفي هذا الإطار فإن الفشل أو عدم التقدم بشكل كبير في أي جانب من جوانب إدارة الأزمة لدى الاتحاد الأوروبي لا يؤثر على التقدم في الجوانب الأخرى وهكذا.

٧) إمكانية توسع الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال تطوير منهج لاتخاذ القرار فيما يتعلق بانضمام دول أوروبية جديدة للاتحاد، وهذا يعني ضرورة موائمة القيم الأوروبية والاستراتيجيات الأوروبية لإدارة الأزمات لثقافات عدد كبير من الدول المنضمة والمرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي.

ويضيف التمسك بالسيادة القومية من جانب الاتحاد الأوروبي قيمة أخرى توضح إلى أنه على الرغم من تمكن الاتحاد الأوروبي من أن يعمل كمؤسسة فوق قومية إلا أنه لم يرقم بإلغاء دور الدولة القومية وبالتالي يتم بناء المؤسسات الأوروبية من خلال تجميع سيادات الدول إذ يمثل مجلس الوزراء الأوروبي على سبيل المثال مصلحة الدول، إذ من خلاله تستطيع الدول أن تعبر عن ما تراه من مصالحها القومية أما البرلمان فهو يمثل مصالح الشعوب الأوروبية أما المفوضية فهي تمثل مصلحة أوروبا ككل، وهذا يعني أن الدول تتمسك في الكثير من الأحوال بالسياسات والاتفاقات والقرارات التي تحقق لها مصلحة قومية معينة وليس فقط المصلحة على المستوى الاتحادي وهذا يعني أن اختبار مدى التقدم في السياسة الدفاعية الأوروبية لابد وأن يختبر في حدود المصالح

القومية للدول وما تمليه من التمسك بتحقيق تقدم تدريجي في هذه السياسة. صادق عبدالحميد المالكي، «الاتحاد الأوربي: دراسة في النشأة والتوسع وتطور نظام ومؤسسات اتخاذ القرار»، مجلة جامعة الملك سعود، م ٢٩، (الرياض ٢٠١٧)، ص ١٣٤.

وإضافة إلى ما سبق فإن اختبار مدى فاعلية إدارة الاتحاد الأوربي للأزمة الأوكرانية يجب أن يكون في اطار خلفية تتمثل في مفهوم الاتحاد الأوربي لإدارة الأزمة بوصفها بديلاً عن الحرب إذ تسيطر على السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي وظيفة تتمثل في ضرورة المشاركة في إدارة الأزمات وذلك بشكل يتوافق مع فكرة تغير الحرب على المستوى العالمي أو انحسار هذه الحرب وبالتالي فإن سياسة الدفاع والأمن المشترك الأوربية يجب ان تكون موجهة لإدارة الأزمة وليس للحرب وكذلك لتأمين أوروبا وما يحيط بها من الاضطرابات الخارجية وهذا معناه أن الإجراءات والقوة التي يستخدمها الاتحاد الأوربي لإدارة الأزمة ليست هي القوة التقليدية ولكنه يطور قوة خاصة به وهي قوة تعددية جماعية تفاوضية وحدائية. كريم مصلوح، " سياسة الدفاع الأوربي"، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠٢٢)، ص ٢٨٢، ص ٢٨٦.

ومن ثم فإن الفارق بين القوة العسكرية التقليدية التي تستخدمها الدول في إدارة الأزمات والحروب وبين القوة المعيارية التي يستخدمها الاتحاد الأوربي في تلك الإدارة هو الفارق بين المخاطرة ينصرف للحصول على شيء يريده أحد الأطراف وبين الاكتفاء بالحصول عليه بطريقة منظمة وممأسسة.

ومن ثم فإن القوة المعيارية التي تتخذ شكل تفاوضي في سياسات الاتحاد الأوربي هي علاقة بها جوانب إكراهية خفية، كريم مصلوح، " سياسة الدفاع الأوربي"، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠٢٢)، ص ٢٨٩. ، وفي هذا الإطار ذهب إيمانويل أدلر إلى أن أوروبا تستخدم قوة معيارية من أجل تقديم نفسها كأسرة ممارسة «أمنية حضارية قادرة على تغيير ممارسة السياسة الدولية» وهذا يعني أن أوروبا في الوقت الحالي، (لا ينطبق هذا الحكم على التاريخ الأوربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إذ أن الدول الأوربية هي التي خاضت الحربين العالميتين وكذلك الحروب التاريخية إضافة إلى الممارسات الاستعمارية). كما سبق الذكر تستخدم القوة التفاوضية والتدرج في إدارة الأزمة أكثر من استخدامها القوة الغاشمة التقليدية لتحقيق النصر في حرب معينة بما يشير إلى أنه من غير الصحيح تصوير قوة أوروبا وفقاً لمفهوم وتصورات العالم الفوضوي الخاضع لمفهوم القوة التقليدية وبهذا المعنى فإن إدارة الأزمة لدى أوروبا تستدعي ضبط



النفس والحيلولة دون التطور في حالة الحرب وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي في إدارته للأزمة المتعلقة بالغزو الروسي لأوكرانيا أو حتى فيما قبل ذلك ضم روسيا لجزيرة القرم يقوم بشكل أساسي على تفعيل ضبط النفس والحيلولة دون التطور إلى حالة الحرب وهو في سبيل ذلك يقوم بوضع حد على الضغوط القادمة من داخل أوروبا وخارجها لاستخدام القوة التقليدية وللتخلي عن مفهوم ضبط النفس في إدارة الأزمات ودفن تلك الأزمات إلى تطور لحالة حرب فهو يطبق مفهوم إدارة الأزمة باعتبارها سياسة للتكيف أو الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تقدمها الأزمة. كريم مصلوح، " سياسة الدفاع الأوروبي"، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2022)، ص 282، ص 286.

ومن ثم فإن العديد من المحللين يرون أن السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي في إطار إدارة الأزمات هي عبارة عن دفاع لدعم السلام أو هي دفاع غير قتالي وهو يشير إلى أن أوروبا تقوم بتبني سياسة دفاعية للحفاظ على سلامها الداخلي وكذلك لتصدير معاييرها في السلام على الدول والمناطق الأخرى من العالم. كريم مصلوح، " سياسة الدفاع الأوروبي"، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2022)، ص 297-300.

ومن ثم فإن إدارة الأزمة تعني وفقاً لهذا المفهوم الدفاعي الأوروبي التكيف مع إدارة وضع الأزمة القائم بابتكار أدوات لمنع تفاقم وضع أوكرانيا على منطقة أوسع وهذا يعني أن كل الأطراف تقوم على تجنب الحرب والبحث عن العودة إلى الحالة قبل الغزو. كريم مصلوح، " سياسة الدفاع الأوروبي"، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2022)، ص 306.

ومن ثم فإن اختبار السياسات الدفاعية ومدى تطورها باعتبارها إحدى أدوات إدارة الأزمة يكون في حدود التأثير من جانب الاتحاد الأوروبي على القدرة العسكرية لروسيا وعدم امتداد هذا الغزو إلى دول أخرى وليس هزيمة روسيا عسكرياً في أوكرانيا (على عكس حلف الناتو وما أعلنه من ضرورة تحقيق الهزيمة العسكرية لروسيا).

وهذا يشير إلى أن مفهوم القوة المعيارية ومفهوم إدارة الأزمة بهذا المعنى يعني أننا نختبر السياسة الدفاعية في حدود ما حققته من أهداف تتمثل في مد أوكرانيا بالسلاح لاحتواء الصراع داخل أوكرانيا وعدم امتداده خارجها وكذلك فرض عقوبات تتمثل في خطر تصدير التكنولوجيا المتقدمة للاتحاد الأوروبي لروسيا بشكل يؤثر في قاعدتها الصناعية الدفاعية مستقبلاً وهذا بالفعل ما قام به الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن اختبار وتقييم إدارة الأزمة المتعلقة بالغزو الروسي لأوكرانيا من جانب الاتحاد الأوروبي وبالذات على المستوى الدفاعي لا يجب أن يكون في إطار مفهوم القوة

الغاشمة وهزيمة روسيا والنصر العسكري فهذه كلها مفاهيم لا تدخل ضمن مفاهيم إدارة الأزمات في الثقافة الأوروبية.

٢- القيود المؤسسية لإدارة الأزمة الأوكرانية والعلاقات مع حلف الناتو.

إن اختيار إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الاتحاد الأوروبي ومدى التطور في السياسة الدفاعية الأوروبية كنتاج لهذه الأزمة يجب أن يكون وفقاً لخلفية محددة تشير إلى البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي وما يترتب عليها من بطء اتخاذ القرارات إضافة إلى علاقة الاتحاد الأوروبي بحلف الناتو فيما يتعلق بالجوانب الدفاعية وما تمثله هذه العلاقة من قيد على مفهوم الاستقلال الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالمؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي فأهم هذه المؤسسات هي التي تُعرف بأنها مثلث القرار الأوروبي وهي عبارة عن المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي تمثل فيه مصالح الدول في الاتحاد ويقوم مجلس الوزراء أو المجلس الأوروبي بمهمة تشريعية تتمثل في مناقشة المبادرات التشريعية التي تضعها المفوضية الأوروبية وكان نظام اتخاذ القرار من قبل بالإجماع وأصبح الآن من خلال الأغلبية المؤهلة، أما البرلمان الأوروبي فهو يمثل إرادة الشعوب وهو يعمل في الوقت الحالي وبناء على اتفاقية لشبونة كمشارك لمجلس الوزراء في القرار والمفاوضات حول المبادرات التي تتقدم بها المفوضية و صدور القرار داخل البرلمان الأوروبي يحتاج إلى الأغلبية المطلقة ٥٠٪ + ١

وفيما يتعلق بالمفوضية الأوروبية فهي تمثل مصلحة أربا ككل وهي تقوم بمهام متنوعة في مجال اقتراح التشريعات التي يتم إقرارها إما من جانب المجلس الأوروبي أو البرلمان وكذلك تنفيذ هذه التشريعات فهي تعتبر الجهاز المخول بالقيام بالاشراف على ومتابعة تنفيذ القرارات والسياسات والقوانين. صادق المالكي، الاتحاد الأوروبي: دراسة في النشأة والتوسع وتطور نظام ومؤسسات اتخاذ القرار ، ص ص ١٥٦-١٦٦.

وما سبق يشير إلى تعقد عملية صنع القرار ومن ثم بطئها وتناسبها مع مفهوم إدارة الأزمة في الثقافة الأوروبية وهذا في حد ذاته يمثل خلفية يجب من خلالها اختيار إدارة الأزمة الأوكرانية من خلال سياسات دفاعية إذ أن إقرار سياسات دفاعية جديدة يجب أن يكون في إطار هذه المنظومة لصنع القرار وهذا يعني التجاوب البطئ مع الأزمة وإقرار سياسات دفاعية محدودة ومتصفة «بالحسم المتدرج».



أما فيما يتعلق بقيود العلاقة الأوروبية بحلف الناتو فإنه يمكن القول أنه منذ البداية تشكلت الهوية الدفاعية لأوروبا في إطار حلف الناتو وفي هذا السياق كان يتم التحضير لمعاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ وهي تلك المعاهدة التي أكدت على سياسة الدفاع المشتركة في نفس الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على الروابط الثنائية والالتزامات الأطلسية وبالتالي نصت الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من المعاهدة على أن «سياسة الاتحاد المذكورة في هذه المادة لا تؤثر في الطابع الخاص للسياسة الأمنية والدفاعية لبعض الدول الأعضاء وتحترم الالتزامات الناجمة عن انتماء بعض الدول الأعضاء إلى حلف شمال الأطلسي وهي متفقة مع السياسة الخارجية والأمنية المحددة في هذه المادة». كريم مصلوح، سياسة الدفاع الأوروبي ، ص ٧٨.

وبالتالي فإن اختبار مدى التطور في السياسة الدفاعية الأوروبية يجب أن يكون في إطار فهم هذه العلاقة بين أوروبا وحلف الناتو وهذا يعني أن هذه السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي قد تسعى لتحقيق استقلال استراتيجي ولكن في إطار علاقة ملزمة مع الاتحاد الأوروبي.

ومن ثم يمكن القول بأن كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي يترابطان مع دائرة مستمرة من التكيف وقد ظهر ذلك في عام ٢٠٢١ فيما يسمى بعملية الناتو ٢٠٣٠ على جانب الحلف وكذلك ما يسمى بالبوصلة الاستراتيجية على جانب الاتحاد الأوروبي، حيث أن هاتين الممارستين (عملية الناتو ٢٠٣٠ وكذلك البوصلة الاستراتيجية) يهدفان إلى البحث حول كيف يمكن أن تستجيب هاتان المؤسستان للمخاطر والتهديدات المتغيرة، وفي هذا الإطار فإن أحد الجوانب الرئيسية في هذا الجدل هو تقسيم المهام بين الناتو والاتحاد الأوروبي بحيث يعملان سوياً على المستوى الدفاعي ومن خلال التنسيق بينهما، وبالتالي فإن الجدل القديم حول ضرورة التعاون والتنسيق بين المؤسستين لم يؤدي إلى تحقيق التعاون الذي يوضح ما يجب أن تفعله كل مؤسسة إضافة إلى ذلك ظهرت عدة أمور ومفاهيم أدت إلى ضرورة التنسيق بين الطرفين مثل الازدواجية والتداخل، الاستقلال الاستراتيجي والمشاركة في الأعباء. (Therry Tardy)

ويشير ذلك كله إلى اختبار السياسة الدفاعية الأوروبية يجب أن يكون في إطار العلاقة مع الناتو وضرورة تقسيم الأعباء بين الطرفين إذ أن الثقافة الاستراتيجية لبعض الدول الأوروبية تجعل المهام الدفاعية من مهام الدول والأحلاف القائمة مثل حلف الناتو وتجعل من الصعب تحقيق الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي. (Therry Tardy)

ومن ثم فإن السياسة الدفاعية الأوروبية وفقاً لوجهة النظر هذه تختبر في إطار مفهوم المهام الأمنية تلك المهام التي ترتبط بشكل مباشر بالنواحي الأمنية وليس بالنواحي العسكرية مثل العقوبات، المرونة، إصلاح القطاع الأمني، الحوكمة الجيدة، التهديدات السيبرانية، مكافحة

الارهاب بناء القدرات الأمنية، إصلاح وتدريب البوليس، التعامل مع نقص المعلومات، الهجرة غير المشروعة، أمن الطاقة، وهنا فإن توسيع الأجندة والمهام الأمنية للاتحاد الأوربي بحيث تضم مهام جديدة مثل الدفاع عن الدول الأوربية أو هزيمة دولة مثل روسيا لا يكون مطلوباً أو لا يكون معياراً لتطور ونجاح السياسة الدفاعية الأوربية بل يكون من الافضل توزيع المهام بين الأتحاد الأوربي وحلف الناتو بحيث يختص الأتحاد بالأمن الإنساني وإدارة الأزمات بينما يختص الحلف بالأمن الجماعي وبالذات في ظل عدم النمو السريع للقدرات. (Therry Tardy)

وإذا كان ما سبق يشير إلى اختبار إدارة الأزمة الأوكرانية من جانب الأتحاد الأوربي ومدى فاعليتها وبالذات على المستوى الدفاعي في ضوء خلفيات كلية تتعلق بالجوانب المؤسسية والثقافية والتفاعلية للاتحاد الأوربي بغيره من المؤسسات وبالذات حلف الناتو فإن الجزء القادم من الدراسة يختب رتطور السياسة الدفاعية الأوربية في ضوء أمور محددة متعلقة بالمشروعات والمبادرات الأوربية في هذا الشأن وماهية أهدافها ومدى قدرتها على تحقيق هذه الأهداف وبالذات ما يتعلق بفاعلية المبادرات الأوربية الدفاعية في اطار إدارة الأزمة الأوكرانية.

(٣) ثالثاً: تطورات السياسة الدفاعية الأوربية المشتركة وما أضافته الأزمة الأوكرانية لتلك التطورات.

وُجدت العديد من عوامل الدفع التي عملت في اتجاه تطوير سياسة دفاعية أمنية أكثر قوة للاتحاد الأوربي ومن هذه العوامل الأزمات والتهديدات الأمنية، التحول الملموس في السياسة الأمنية الأمريكية وتوجهها نحو آسيا بشكل أكبر وكذلك التحرك الانفرادي الأمني لكل من فرنسا وألمانيا وما أحدثته مشاكل الهجرة والإرهاب، إضافة إلى تداعيات الأزمة الأوكرانية. أمجد زين العابدين طعمة، «مستقبل التعاون الدفاعي والعسكري الأوربي، رؤية في التحديات والفرص»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد ٧٣، (٢٠٢١)، ص ١٠١.

وكانت البداية في هذا التوجه نحو سياسة دفاعية أوربية عند عودة فرنسا عام ١٩٩٥ للقيادات المندمجة لحلف الناتو ومن هنا برزت الخلافات بين فرنسا والولايات المتحدة بسبب قيام فرنسا بربط عودتها بالتقدم في تشكيل هوية دفاعية أوربية بعيداً عن المراقبة الأمنية الأمريكية، ومن ثم عارضت الولايات المتحدة الهوية الدفاعية الأوربية التي تتميز بدرجة عالية من الاستقلالية غير أنه تم الاتفاق في اجتماع حلف الناتو في برلين عام ١٩٩٦ على موافقة الولايات المتحدة على تشكيل عناصر عسكرية أوربية مميزة داخل الحلف. عبدالنور بن عنتر،



«الدفاع الأوروبي والأمن العربي»، شؤون الأوساط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، عدد ٦٥، (سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٣١.

وفي هذا الإطار نشب بشكل أساسي خلاف فرنسي أمريكي وذلك بسبب رغبة فرنسا في إنشاء وحدات عسكرية أوروبية بعيداً عن الوصاية الأمريكية ورغبة الولايات المتحدة في ابقاء المراقبة للعمليات التي تسند إلى اتحاد أوروبا الغربية وهذا الموقف الأمريكي الراض للاستقلال العسكري الأوروبي هو الذي دفع بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا لتشكيل قوات مختلفة على أساس سياسة الخطوة خطوة إذ تم إنشاء الفيلق الفرنسي - الألماني EuroCor وكذلك تم إنشاء القوة البحرية الأوروبية Euro Marfor كذلك قامت دول جنوب أوروبا بتشكيل قوة جديدة Euro Force. عبدالنور بن عنتر، «الدفاع الأوروبي والأمن العربي»، شؤون الأوساط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، عدد ٦٥، (سبتمبر ١٩٩٧)، ص 53.

وإضافة إلى تشكيل هذه القوات فإن إعلان بيترسبرج عام ١٩٩٢ تطرق إلى الشق العملي لمهام القوات في إطار مؤسسة اتحاد أوروبا الغربية والتي لا تعتبر ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تقوم بدور عسكري أوروبي بالأساس، إذ تقوم القوات الأوروبية سألفة الذكر بمهام معينة فإلى جانب المساهمة في الدفاع المشترك تحت قيادة حلف الناتو واتحاد أوروبا الغربية فإن الوحدات العسكرية يمكن أن تستخدم في مهام إنسانية وجلاء رعايا، مهام حفظ السلام، مهام قوات قتالية لإدارة الأزمات أ، ما يعرف بعمليات فرض السلام.

بحيث أن المهمات الإنسانية وعمليات حفظ السلام تعرف بمهمات بيترسبرج، إضافة إلى إمكان مساهمة اتحاد أوروبا الغربية في عمليات إدارة الأزمات وحفظ السلام في إطار مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية. عبدالنور بن عنتر، «الدفاع الأوروبي والأمن العربي»، شؤون الأوساط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، عدد ٦٥، (سبتمبر ١٩٩٧)، ص 35.

واستمر التطور في السياسة الدفاعية الأوروبية إذ استطاع الاتحاد تطوير السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة ESDP من خلال اتفاقية سانت مالو عام ١٩٩٨ وقد نصت على أن يكون للاتحاد القدرة على التحرك والعمل المستقل من خلال قوة عسكرية لا تخرج عن إطار حلف الناتو.

كذلك يتم تعيين ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية وتشكيل اللجنة العسكرية الأوروبية وكذلك المجموعة العسكرية الأوروبية والتي تعمل على إعطاء الخبرة العسكرية ودعم السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، كذلك قام المجلس الأوروبي بإتخاذ قرار لإنشاء قوة عسكرية يبلغ عددها ٥٠ - ٦٠ ألف جندي من الدول التي لا تشملها عمليات الناتو، كذلك يتبنى

المجلس استراتيجية الأمن الأوروبي حيث حددت هذه الاستراتيجية ٥ تهديدات رئيسية للأمن الأوروبي مثل الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، فشل الدولة، الجريمة المنظمة». أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل التعاون الدفاعي والعسكري الأوروبي، رؤية في التحديات والفرص، مرجع سابق، ص ص ١٠٣ - ١٠٤.

وفي هذا الإطار استطاع الاتحاد أن يحقق بعض الاستقلالية في الجانب الدفاعي من خلال قيادة لأول عملية له في مارس عام ٢٠٠٣ في الكونغو إضافة إلى عملية ارتيس وعملية ثالثة في البوسنة ورابعة في مقدونيا، كذلك تم تشكيل هيئة للقيام بمهام التخطيط العسكري وهي هيئة الفعل الخارجي الأوروبي **European External Action Service**.

كما تم إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية وتحددت مهمتها في العمل على تطوير القدرات الدفاعية المشتركة ودعم البحوث والتكنولوجيا الصناعية والتعاون في مجال التسليح وإنشاء سوق معدات دفاعية تنافسية. أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل التعاون الدفاعي والعسكري الأوروبي، رؤية في التحديات والفرص، مرجع سابق، ص ص 104 - 105.

وعلى الرغم من أهمية وكالة الدفاع الأوروبية إلا أن مهامها المتعلقة بتطوير القدرات الدفاعية المشتركة لم تأخذ طابعاً رسمياً فيه قدر أكبر من الإلزام إلا من خلال هيئة التعاون الهيكلي الدائم **Permanent Structure cooperation PESCO**

وكذلك من خلال صندوق الدفاع الأوروبي **EDF** واللذان تم تشكيلهما عام ٢٠١٧ كرد فعل من جانب أوربا لأزمة أوكرانيا الأولى والمتعلقة بضم شبه جزيرة القرم فبينما كان الأشكال السابقة من التعاون الدفاعي اختياري وغير رسمية إلا أن صندوق الدفاع الأوروبي **EDF** وكذلك التعاون الهيكلي الدائم **PESCO** لم يكونا كذلك كما قام بنقل جوانب مهمة من سلطة صنع القرار من الدول إلى المستوى الأوروبي. (Rosella Cappella Zielinski & Kaija Se)

ومن خلال ما سبق يمكن القول انه على مستوى تطور السياسة الدفاعية الأوروبية فان اهم معالم هذا التطور هي انشاء قوات التدخل السريع الأوروبية وكذلك الاستراتيجية البحرية الأمنية الأوروبية **EUMSS** إضافة إلى صندوق الدفاع الأوروبي ومؤسسة التعاون الهيكلي الدائم. بشأن تفاصيل الاستراتيجية البحرية الأوروبية وتطوراتها عقب الأزمة الأوكرانية الأولى أنظر (Marine Ridderroid, Crisis & Cooperation):

وقد كان التعاون الهيكلي الدائم الأوروبي **PESCO** من أهم علامات تطور السياسة الدفاعية الأوروبية وذلك لأنه يقوم على تطوير التعاون بالابتكار دون الحاجة إلى حل الاختلافات حول الغايات النهائية كذلك فهي تقوم على اعفاء الدول من أن تقوم بتقديم قدرات دفاعية ضخمة منذ البداية، كذلك عملت كل من فرنسا وألمانيا على قيادة تنفيذ التعاون الهيكلي حيث



افتراضاً منهج مرحلي من أجل تنفيذ التزامات عملية وقدرات باعتبارها التزامات عملية ومواردية وذلك من أجل تنمية جهود التعاون الأوروبي، كذلك فإن للتعاون الهيكلي الدائم يجمع بين الغاية الطموحة التي تعني إمكانية دعم الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي وكذلك إنشاء قوات عسكرية كاملة والمنهج المرحلي والذي يسمح للدول بتحديد جدول معين للوصول إلى أهداف متعلقة بتنمية قدراتها الدفاعية. (Alice Billoan, Gall & Others)

وعلى الرغم من الأهمية النظرية للتعاون الدائم الهيكلي في أوروبا إلا أنه على مستوى الواقع نجد أنه توجد صعوبات في تنفيذ التعاون الدفاعي الأوروبي وذلك لصعوبة تحديد المشروعات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا التعاون الدفاعي إذ أن التعاون الهيكلي يحتاج إلى تحديد وتمويل مشروعات جديدة ولا يحتاج إلى تنفيذ مشروعات كانت موجودة من قبل، كذلك فإنه لا يوجد ضغط حقيقي على الدول الأعضاء من أجل تنفيذ التزاماتها تجاه التعاون الدفاعي المشترك إذ لا يوجد آلية للتحقق من الخضوع والالتزام. (Alice Billoan, Gall & Others)

كذلك فإن ضمن الصعوبات الأساسية في تنفيذ التعاون الهيكلي الدائم وخطة التعاون الدفاعي الأوروبية هي عدم التناسب بين الاحتياجات نتيجة توسع المهام والخطط الطموحة وبين القدرات إذ أنه لا بد من وجود توازن بين المتطلبات العسكرية والقدرات وكذلك مستقبل الاحتياجات التكنولوجية والمتطلبات الصناعية. (Daniel Fiott)

وما سبق يشير إلى أن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي والتي تم إقرارها عام ٢٠١٦ أضافت أهداف أمنية طموحة للاتحاد الأوروبي تتمثل في امتلاكه لقوة متعددة وشاملة وقدرته على القيام بدور دفاعي إلا أن ذلك يعني أن الاتحاد الأوروبي يتجاوز مفهوم القوة المعيارية إلى مفهوم القوة التقليدية أو القوة الغاشمة ومفهوم إدارة الأزمات إلى مفهوم الدفاعي الجماعي ومن ثم تقييم نجاح سياسته الدفاعية وفقاً لمتطورات ورؤى تنظر إليه بشكل مختلف كفاعل جيوبولوتيكي وليس كفاعل يهدف إلى ملء فراغات القدرات حتى يكون مديراً فعالاً للأزمات. (Martin Quencez & Others)

الخاتمة

إن كان الاتحاد الأوروبي قد أدار فعلياً الأزمة المتعلقة بالغزو الروسي لأوكرانيا بشكل مختلف من الناحية الدفاعية وذلك من خلال دعمه لأوكرانيا بالأسلحة الفتاكة وهذا يعني التخلي نوعاً عن مفهوم القوة المعيارية وكذلك تقرير رفع نسبة الانفاق إلى الدفاع إلى ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي فقد يشكل هذا نقطة تحول في المفاهيم والخلفيات ومن ثمّ الاستراتيجيات والعمليات التي تشكل السياسة الدفاعية الأوروبية. بحيث تكون هذه الاستراتيجيات في اتجاه السياسة الدفاعية المشتركة والتي تقيم من منظور القوة الغاشمة التقليدية إلا أن هناك بعض الإشكاليات في سبيل تحقيق ذلك مثل نقص القدرات العسكرية للدول الأوروبية وبالذات تلك التي يحتاجها الصراع عالي الكثافة هذا إضافة إلى عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على حل هذه المشكلة بشكل سريع وبالذات نتيجة قيود صنع القرار - السابق ذكرها.

وإذا كان قرار ألمانيا بالتسلح يشكل نقطة تحول أخرى في السياسة الدفاعية الأوروبية وتوجهه نحو القوة الغاشمة إلا أن هناك العديد من الشواهد التي تدل على أن ألمانيا لن تقوم بدور قيادي في شأن دفع السياسة الدفاعية الأوروبية نحو القوة الغاشمة وذلك لأن ألمانيا لم تتدخل لدعم أوكرانيا عسكرياً إلا بعد ضغط سياسي كبير عليها وكذلك تأكيد ألمانيا بأنها لن تكرر أخطائها الماضية بالاشتباك مع روسيا كذلك لا زالت ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي بشكل عام تعتمد على الولايات المتحدة لشراء المعدات العسكرية وهذا يعني حجب هذا الجزء من الميزانية بعيداً عن دعم مشروعات الدفاع الأوروبية أو حتى القومية، كذلك فإنه ليس من المتوقع أن تصل ألمانيا إلى نسبة ٢٪ للانفاق الدفاعي إلا عام ٢٠٢٥، كذلك فإن ميزانية ١٠٠ بليون يورو لن تكفي لإصلاح القوات العسكرية الألمانية المهملة منذ عقود لكن الاستثمار بشكل متزايد قد يحقق هدف التطور الدفاعي لألمانيا ولأوروبا بشكل عام ولكن قد يكون هذا على المدى البعيد ويبقى الاتحاد الأوروبي في المدى القريب «كمدبر للأزمات».



المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب العربية:

مصلوح كريم ، " سياسة الدفاع الأوربي"، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠٢٢).

الدوريات العربية:

الشعلان فهد بن أحمد ، «القوة الناعمة في إدارة الأزمة بين التمجيد والتجميد»، مجلة الأمن والقانون، المجلد ٢٣، العدد ٢، (يوليو ٢٠١٥).

طعمة أمجد زين العابدين ، «مستقبل التعاون الدفاعي والعسكري الأوربي، رؤية في التحديات والفرص»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد ٧٣، (٢٠٢١).

على مروان سالم ، «استراتيجيات إدارة الأزمة الدولية: أزمة الصواريخ الكوبية أنموذجاً»، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد ١٠١، يونيه، (٢٠١٨).

عنتر عبدالنور ، «الدفاع الأوربي والأمن العربي»، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد ٦٥، (سبتمبر ١٩٩٧).

المالكي صادق عبدالحميد ، «الاتحاد الأوربي: دراسة في النشأة والتوسع وتطور نظام ومؤسسات اتخاذ القرار»، مجلة جامعة الملك سعود، م ٢٩، (الرياض ٢٠١٧).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Books:

Davis Maik (ed), **European Russian Power Relations in Turbulent Times**, (2021).

Periodical:

Bergmann Max, and others, «A Continent Forged in Crisis: Assesing Europe One Year Into The war», (Center For Strategic And International Studies), Feb. 2023.

Billoan Alice, and Others, «Can France and Germany Make PESCO Work as Aprocess Toward Eu Defense», **Policy Brief, Security and Defense Policy Program**, No. 33, (2017).

Fiott Daniel, «Eu Defense Capability Development: Plans, Priorities, Projects» **European Union Institute for Security Studies**, (2018).

Quencez Martin and Others, «The Challenges Ahead For Eu Defense Cooperation», **German Marshal Fund of The United States**, (2020).

Tardy Therry, “ For a New Nato- Eu Barjain”, **Security Policy Brief**, No. 138, (Feb. 2021).